احصاءات انتخابية

الانتخابات النيابية

محافظة العاصمة — 47 مترشحاً ومترشحة

الدوائر	عدد المترشحين	عدد المترشحات	المنسحبين	العدد النهائي
الدائرة الأولى	2	–	–	2
الدائرة الثانية	12	1	–	13
الدائرة الثالثة	5	–	2	5
الدائرة الرابعة	5	1	–	6
الدائرة الخامسة	5	1	–	6
الدائرة السادسة	4	–	–	4
الدائرة السابعة	6	1	–	7
الدائرة الثامنة	4	–	–	4
المجموع الكلي	43	4	2	47

محافظة المحرق — 41 مترشحاً ومترشحة

الدوائر	عدد المترشحين	عدد المترشحات	المنسحبين	العدد النهائي
الدائرة الأولى	4	–	1	4
الدائرة الثانية	5	2	–	7
الدائرة الثالثة	2	–	–	2
الدائرة الرابعة	3	1	–	4
الدائرة الخامسة	11	–	–	11
الدائرة السادسة	3	–	–	3
الدائرة السابعة	5	1	–	6
الدائرة الثامنة	4	–	–	4
المجموع الكلي	37	4	1	41

المحافظة الشمالية — 41 مترشحاً ومترشحة

الدوائر	عدد المترشحين	عدد المترشحات	المنسحبين	العدد النهائي
الدائرة الأولى	4	–	–	4
الدائرة الثانية	5	–	2	5
الدائرة الثالثة	4	–	1	4
الدائرة الرابعة	4	–	–	4
الدائرة الخامسة	6	1	1	7
الدائرة السادسة	6	–	–	6
الدائرة السابعة	6	2	–	8
الدائرة الثامنة	4	–	–	4
الدائرة التاسعة	4	–	–	4
المجموع الكلي	43	3	4	46

المحافظة الوسطى — 41 مترشحاً ومترشحة

الدوائر	عدد المترشحين	عدد المترشحات	المنسحبين	العدد النهائي
الدائرة الأولى	6	1	1	7
الدائرة الثانية	4	–	–	4
الدائرة الثالثة	4	–	–	4
الدائرة الرابعة	8	1	–	9
الدائرة الخامسة	7	–	–	7
الدائرة السادسة	3	–	–	3
الدائرة السابعة	9	1	–	10
الدائرة الثامنة	4	1	–	5
الدائرة التاسعة	5	–	–	5
المجموع الكلي	50	4	1	54

المحافظة الجنوبية — 41 مترشحاً ومترشحة

الدوائر	عدد المترشحين	عدد المترشحات	المنسحبين	العدد النهائي
الدائرة الأولى	3	1	–	4
الدائرة الثانية	4	1	–	5
الدائرة الثالثة	7	–	–	7
الدائرة الرابعة	2	–	–	2
الدائرة الخامسة	4	–	–	4
الدائرة السادسة	–	1	–	1
المجموع الكلي	20	3	–	23

أكدت أن شكوكها في «التلاعب» تزايدت ودعت إلى إلغاء «المراكز»

سياسيون يتفاجئون من استمرار إدارة «المركزي» للانتخابات

الوسط ـ هاني الفردان

□ فوجئت القوى السياسية من استمرار الجهاز المركزي للمعلومات الذي يترأسه الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة في إدارة العملية الانتخابية على رغم توجيهات عاهل البلاد في التاسع من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بنقل إدارة الانتخابات والاستفتاء إلى دائرة الشئون القانونية بعد أن أصبحت هيئة مستقلة عن أجهزة الدولة، إذ اعتبرت وكالة أنباء البحرين (بنا) ذلك «سابقة لامثيل لها في الحياة الديمقراطية بالبحرين تعلي كلمة القانون وتؤكد مبدأ الشفافية الذي يعد أحد المبادئ المهمة للمشروع الإصلاحي الذي أرساه جلالته منذ توليه مقاليد الحكم».

وأكدت القوى السياسية التي استطلعت «الوسط» آراءهم بشأن بقاء إدارة الانتخابات بيد الجهاز المركزي حتى الآن، استغرابها الشديد من ذلك، مشيرة إلى أن مخاوفها من التلاعب في نتائج العملية الانتخابية تزايدت مع إصرار الجهات الرسمية على عدم إلغاء المراكز العامة الـ 10 والتي ابتدعها الجهاز المركزي الذي تحوم حوله الشبهات وعدم الحيادية والنزاهة.

من جانبه، استغرب مترشح الدائرة السابعة بالعاصمة عبدالعزيز أبل، استمرار تدخل الجهاز المركزي للمعلومات في إدارة العملية الانتخابية، مشيراً إلى أن ذلك يثير الشبهات بشأن الكثير مما دار في الأشهر الماضية من وجود مؤامرات في اللعب بنتائج الانتخابات. وأكد أبل أنه بعد أن تأكد استمرار الجهاز المركزي في إدارة العملية الانتخابية، فإنه يكاد يكون من المؤكد أن تكون النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات، غير محل ثقة، وذلك بعد انتشار التقارير التي صدرت في الأشهر الماضية. وربط أبل بقاء إدارة العملية الانتخابية خاضعة إلى الجهاز المركزي بالرسائل الهاتفية التي ترددت في الآونة الأخيرة والتي تؤجج المشاعر ضد بعض المترشحين وخصوصاً الوطنيين، والدعوة إلى عدم انتخابهم، مشيراً إلى أن ذلك يعيد إلى الأذهان السلوك

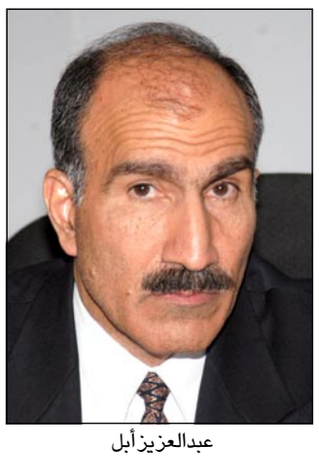
عبدالعزيز أبل

حسن مدن

الذي كان يقوم به احد مسئولي الجهاز عبر شبكة اتصالات خارجية لنشر رسائل طائفية، غير مستبعد أن تكون الرسائل الحالية تدار بالطريقة السابقة نفسها.

وقال أبل: «إذا كانت توجيهات عاهل البلاد لا يتم تنفيذها بنقل إدارة العملية الانتخابية من الجهاز المركزي إلى دائرة الشئون القانونية والتي أعطيت استقلاليتها التامة عن الجهاز التنفيذي، فما مغزى ذلك؟».

وبين أبل أنه «مازال يعرب عن تخوفه من ان تكون نتائج العملية الانتخابية غير دقيقة، بالإضافة إلى تحريك الكتلة الانتخابية غير المسجلة في كشوف الناخبين من خلال المراكز العامة العشرة، والتي لا توجد مبررات لوجودها، وليست من تقاليد العملية الانتخابية في الدول ذات الديمقراطية الحقيقية»، مشيراً إلى أن الدوائر العامة لم تكن موجودة في انتخابات العام 1973، كما أنها لم تكن موجودة في الانتخابات البلدية للعام 2002، وإنما استحدثت بعد ذلك وبعد إعلان المقاطعين المشاركة». وطالب أبل بإلغاء المراكز العامة لأنها خارج القانون وتثير الكثير من الشكوك بشأن النتائج النهائية للعملية الانتخابية. كما أكد الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان استغرابه لما نشرته «الوسط» أمس عن أن الجهاز المركزي للمعلومات ما زال مستمراً في إدارة العملية الانتخابية على رغم «دوره المشبوه»، معتبراً ذلك أمراً مخيباً للآمال ويضعف صدقية التصريحات الصادرة عن سلطات عليا في المملكة. ودعا سلمان بشدة لإنهاء هذا الأمر ونقل المهمات إلى دائرة الشئون القانونية في أسرع وقت، وأن هذا التأخير يثير الشكوك بشأن العملية الانتخابية، رابطاً بين ما أثير بشأن الجهاز المركزي والإصرار على بقاء مراكز التصويت العامة على رغم المطالبة بإلغائها، وما يثيره ذلك من شكوك في التلاعب بالعملية الانتخابية. من جانبه، رأى الأمين العام لجمعية العمل الديمقراطية (وعد) إبراهيم شريف أنه لا يمكن لأي جهاز غير محترف في إدارة العملية الانتخابية القيام بهذه المهمة، ما يعني أنه سيعتمد على الإدارة السابقة في الكثير من الأمور، في ظل عدم امتلاك الجهاز الجديد أي تقنيات أو خبرات في هذا المجال، إذ يحتاج نقل المسئوليات إلى فترة طويلة من أجل إجادة العملية. وأكد شريف أن القوى السياسية طول السنوات الماضية كانت تطالب بجهة مستقلة عن السلطة التنفيذية تتمتع بالحيادية والنزاهة لإدارة العملية الانتخابية، موضحاً أن الشبهات مازالت تحيط بالجهاز التنفيذي للانتخابات، إذ انه «الجهاز نفسه الذي أثيرت بشأنه الكثير من الشبهات في الفترة الماضية».

وقال شريف: «ما أعطينا سوى القشور، والباقي لم يتغير فالجهاز الذي يدير العملية الانتخابية كما هو لم يتغير فهو الذي أعد قوائم الناخبين واوجد المراكز العشرة العامة للتصويت وغيرها من الأمور»، مشيراً إلى أن الإجراءات التي تتم هي إجراءات شكلية لا تعالج الخلل الموجود.

وأضاف شريف ان «العملية التنفيذية بتفاصيلها مازالت تحت يد السلطة السابقة لإدارة العملية الانتخابية، وهو جهاز غير محايد، وما حدث هو إضافة واجهات له فقط كإشراف الجهاز القضائي، إلا أن الماكنة الحقيقية للعملية الانتخابية مازالت هي السابقة، وهي قادرة على تغيير النتائج وكانت تعمل على ذلك». مشيراً إلى ان من ضمن مطالبه إنهاء قضية المراكز العشرة العامة على اعتبارها طبخة من طبخات الإدارة السابقة للانتخابات، والكشف عن كل العمليات التي مازال يقوم بها الجهاز المركزي للمعلومات ودائرة الاستفتاء والانتخابات التابعة له.

وأكد أن كل القوى متخوفة طول الوقت وتعتقد أن الإجراء الذي تم هو إجراء شكلي لأنه غير ممكن خلال شهرين عملياً أن تنقل المهمات إلى جهاز جديد، وما تم هو من أجل تحويل الأنظار عما أثير من قضايا حساسة في الفترة الماضية. أما الأمين العام لجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي حسن مدن فرأى أن الانطباع الموجود هو ان إدارة العملية الانتخابية انتقلت إلى دائرة الشئون القانونية بعد توجيهات عاهل البلاد، مؤكداً أن ما نشرته «الوسط» أمس يعد مخيبا لآمال القوى السياسية التي طالبت من قبل بإعفاء الجهاز المركزي من إدارة الانتخابات بعدما أثير بشأنه من شبهات وعدم الحيادية. وبين أن القوى السياسية كانت تطالب بألا يكون لأجهزة الدولة أي تأثير على نتائج الانتخابات، إلا أن الجهاز المركزي مازال يدير العملية الانتخابية، ما ينبه إلى أن الدولة مازالت لا تنظر بالجدية لمطالب القوى السياسية والمؤسسات الأهلية بتعزيز مبدأ الثقة خصوصاً في المرحلة الحرجة المقبلة. وبين مدن انه «بالنظر لما أحاط بالجهاز المركزي من اسئلة واستفهامات، لا يمكن الوثوق بأنه سيدير العملية الانتخابية بنزاهة وحيادية، ما قد يؤدي الى أن يكون للجهاز دور في التأثير على مخرجات الانتخابات». وتمنى مدن لو أعفت الدولة نفسها من إدارة الانتخابات وتحويل المهمة إلى هيئة مستقلة كدائرة الشئون القانونية لتبعد عن نفسها الشبهات.

البوعينين: تصريحي لـ «الوسط» أخرج عن سياقه الصحيح

□ صرح رئيس دائرة الشئون القانونية عبدالله البوعينين بأن التصريح الذي نسب إليه في صحيفة «الوسط» بتاريخ 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 «تم إخراجه عن سياقه الصحيح»، موضحاً أنه «بمجرد صدور التوجيهات الملكية – السامية بنقل إدارة الانتخابات والاستفتاء إلى دائرة الشئون القانونية، تم تنفيذ ذلك التوجيه وانتقلت الإدارة فعلاً تحت مظلة دائرة الشئون القانونية لتستكمل مسيرة إدارة الانتخابات والاستفتاء تحت مظلة دائرة الشئون القانونية بالنسبة إلى الانتخابات، وذلك إلى حين استكمال الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الخصوص»، مستدركاً «أما القول إن الجهاز المركزي للمعلومات مازال يدير العملية الانتخابية رسمياً فهو قول غير صحيح والصحيح أن إدارة الانتخابات والاستفتاء تتلقى تعليماتها مباشرة من رئيس دائرة الشئون القانونية تنفيذاً للتوجيهات الملكية».

وأشار البوعينين إلى أن «إدارة العملية الانتخابية تتم تحت إشراف اللجنة التنفيذية للانتخابات التي يترأسها المدير التنفيذي للانتخابات رئيس النيابة وائل بوعلاي ويتم ذلك كله تحت إشراف كامل ومباشر من اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات. أما ما نشرته صحيفة «الوسط» فإنما يعكس ما يجول في فكر كاتب التصريح والذي أخرج التصريح عن سياقه الصحيح».

«الوسط»: نمتلك التسجيل الصوتي ونستغرب تراجع البوعينين

□ تستغرب «الوسط» ما أدلى به رئيس دائرة الشئون القانونية عبدالله البوعينين من نفي تام لتصريحه بان الجهاز المركزي للمعلومات هو من يدير العملية الانتخابية، وخصوصاً أنه رد على سؤال واضح وصريح ومفاده: «هل لايزال المشرف على العملية الانتخابية الجهاز المركزي للمعلومات؟». فأجاب البوعينين: «إلى حد الآن تتبع الجهاز المركزي، ولكن هناك توجيه إلى نقلها، وإن شاء الله سيكون ذلك في أسرع وقت».

الرد على سؤال «الوسط» المسجل كان واضحاً وصريحاً، كما أنه ضمن الحديث كانت هناك إشارات كثيرة تتناقض مع تصريح النفي بخصوص انتقال إدارة الانتخابات والاستفتاء إلى دائرة الشئون القانونية، إذ جاء الرد بان النقل تم «بمجرد صدور التوجيهات الملكية. السامية (...)».

وتشير «الوسط» إلى أن النفي يتعارض كذلك مع تصريح آخر نشر للبوعينين في الصحف بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. بعد يوم من توجيهات عاهل البلاد بالنقل. بأن «انتقال إدارة الانتخابات والاستفتاء من الجهاز المركزي إلى دائرة الشئون القانونية سيتم بعد استكمال الإجراءات القانونية وصدور مرسوم ملكي بقانون لتنقل رسميًا»، كما أنه يتنافى مع تصريحات المتحدثة الرسمية باسم الانتخابات العامة عهدية أحمد في 20 أكتوبر / تشرين الأول الماضي بأن «ديوان الخدمة المدنية يعمل الآن على نقل إدارة الانتخابات والاستفتاء لتكون تحت مظلة دائرة الشئون القانونية في أسرع وقت ممكن»، وطبعاً لم تستكمل الإجراءات القانونية بعد، ولم يصدر حتى الآن أي مرسوم ملكي بهذا الخصوص، ما يشير إلى تناقض صريح وواضح في التصريحات، وما يؤكد أن القول بإن النقل تم بمجرد صدور التوجيهات الملكية كما قال به البوعينين في رده على «الوسط» غير صحيح.

أما عن قول البوعينين إن «ما نشرته «الوسط» يعكس ما يجول في فكر كاتب التصريح الذي أخرج عن سياق الصحيح»، فإن السؤال المباشر واضح والرد أوضح من السؤال، ونمتلك التسجيل الذي يثبت صحة قولنا، وأنه لم يكن من فكر الكاتب بل حقيقة، أريد لها أن لا تنكشف وكشفت.

«الغرفة»: نرحب بكل المترشحين لتقديم أجندتهم الاقتصادية

□ أكد رئيس تجارة وصناعة البحرين عصام فخرو أن الغرفة ترحب بكل المترشحين والجمعيات لتقديم برامجها، وخصوصاً تلك المعنية بالاقتصاد من خلال الغرفة، مشيراً الى أن الغرفة التجارية تدعم كل المترشحين الذين يملكون توجهات اقتصادية وتصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

ونفى فخرو قيام غرفة التجارة والصناعة بنشر إعلانات في الصحف المحلية لحث الناخبين للتصويت لمترشحين معينين، وأوضح أن الغرفة شكلت لجنة الشأن الاقتصادي لمناقشة موضوعات المترشحين الذين يرغبون في طرح أجندتهم مع التجار والقطاع الخاص، إذ إن وصول نواب لقبة البرلمان يحملون رؤية اقتصادية واضحة هي من أهم الضروريات التي نهتم بها وننظر إليها في الاعتبار.

وقال: إن غرفة التجارة والصناعة تختلف في أجندتها عن جمعية رجال الأعمال التنموية، مشيراً إلى أن الغرفة لا تتفق في تحديد أسماء مترشحين للانتخابات النيابية للإعلان عن الدعم لهم.

العلوي: سأتصدى لظاهرة الفقر ورفع المعيشة في الدائرة

ضوية العلوي

□ أكدت المترشحة المستقلة للمجلس النيابي عن الدائرة السابعة بمحافظة العاصمة ضوية السيد شرف العلوي تصديها ومحاربتها لظاهرة الفقر في الدائرة، وذلك خلال لقائها الأسبوعي بأهالي الدائرة في مقرها الكائن بمنطقة الماحوز أخيراً.

وركزت العلوي خلال اللقاء على مناقشة برنامجها لمحاربة الفقر في الدائرة، مشيرة الى أن هناك عائلات في الدائرة يهددها شبح الفقر، مبينة أنها ستتعامل مع هذا الملف بكل أولوية ومن دون تهاون وذلك بتوفير فرص العمل المناسبة لأهالي الدائرة والعمل على رفع مستوى المعيشة. وأشارت العلوي الى ان المنطقة تحتاج الى الكثير للنهوض بالمستوى المعيشي.

ونوقشت خلال اللقاء مسألة العنف ضد الاطفال وموضوع المخدرات والتسيب من التعليم، والتقاعد ورعاية المسنين.

وعن الأهداف السياسية في برنامج المترشحة الانتخابي، قالت العلوي إنه يركز على التمسك بالشرعية وسيادة القانون وبذل الجهود والمساعي لجعل الدستور في خدمة مصالح الوطن والمواطن والتأكيد على حقوق المواطن ودوره في بناء المجتمع.

وفي الجانب الاقتصادي تضمن برنامج العلوي رفع المستوى المعيشي للمواطن من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي من خلال وضع معايير وضوابط تساعد على خلق بيئة مناسبة مشجعة للمستثمر وتحمي مصالح المواطن لأجل خلق فرص عمل وزيادة دخل المواطن. الاستخدام الصحيح للموارد المتاحة والميزانيات المعتمدة لتوفير الخدمات الضرورية لتنشيط القطاع الاقتصادي.

اما في الجانب الاجتماعي فركز البرنامج على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة البحرينية من خلال اقتراح قوانين تعالج مشاكل موجودة في المجتمع على سبيل المثال – العنف الذي يتعرض له الطفل، إنحراف الشباب، الإدمان وتعاطي المخدرات. متابعة تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج التي تخدم المواطن مثل قانون الضمان الأجتماعي وقانون صندوق النفقة. تطوير خدمات الإسكان والصحة بالعمل على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لهذه الخدمات.